الأمم المتحدة

E/ECA/COE/38/3/Rev.1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
6 January 2019
Arabic
Original: French

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الدورة الثامنة والثلاثون

مراكش، المغرب، ٢٠-٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

القضايا النظامية

تقييم التقدم المحرز في مجال تحقيق التكامل الإقليمي في أفريقيا

أولا- مقدمة

١- لا تزال الجماعات الاقتصادية الإقليمية تشكل اللبنات الرئيسية للاتحاد الأفريقي، على النحو المتوخى في خطة عمل لاغوس للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (١٩٨٠-٢٠٠٠) ومعاهدة أبوجا المُنْشِئَة للجماعة الاقتصادية الأفريقية (معاهدة أبوجا). ويكمن الهدف الرئيسي للجماعات الاقتصادية الإقليمية في تيسير التكامل والتعاون الإقليميين من خلال مختلف الأنشطة والبرامج، وقد توجت تلك الأنشطة والبرامج بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية.

٢- ورغم تماثل أهداف التجمعات الإقليمية في أفريقيا، فقد أنشئت بشكل مستقل عن بعضها البعض كما أن عمليات تكاملها أحرزت تقدماً متفاوتاً. ففي حين حققت بعض الجماعات الاقتصادية الإقليمية نتائج ملموسة فيما يتعلق بالعديد من أبعاد التكامل الإقليمي، لا يزال بعضها الآخر يكابد من أجل تلبية أبسط أهداف معاهداتها وأهداف معاهدة أبوجا. ورغم هذا القدر من عدم التجانس في عمليات التكامل الإقليمي للجماعات الاقتصادية الإقليمية، فإن رصد التقدم المحرز وتقييمه على مستوى تنفيذ خطط التكامل يظل أولوية بالنسبة لها وللاتحاد الأفريقي.

٣- وقد سجلت أفريقيا، بوجه عام، تقدماً ملحوظاً في مختلف أبعاد التكامل الإقليمي وجوانبه. ويمكن القول إن الحدث التاريخي المتمثل في توقيع الاتفاق المُنْشِئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في كيغالي في عام ٢٠١٨ كان بمثابة أعظم إنجاز لجهود القارة في مجال

* E/ECA/COE/38/1/Rev.1.

التكامل القاري في السنوات الأخيرة. إلا أنه رغم إنشاء منطقة التجارة الحرة، لايزال هناك عدد من العقبات أمام التكامل الإقليمي، وتشمل تلك العقبات، من جملة أشياء أخرى، قصور الهياكل الأساسية، وتدني مستويات التقارب فيما يخص الاقتصاد الكلي واستمرار المخاطر التي تهدد السلام والأمن الدوليين.

٤- وتحتوي هذه الوثيقة على تقييم للاتجاهات الحالية في التكامل الإقليمي في أفريقيا، مع التركيز بشكل خاص على التقدم المحرز في مجالات التقارب على صعيد الاقتصاد الكلي؛ والتجارة، والاستثمار وتكامل الأسواق؛ والتنقل الحر للأشخاص، والهياكل الأساسية، بما في ذلك في البلدان غير الساحلية في إطار إعلان فيينا وبرنامج عملها؛ والحوكمة، والسلام والأمن؛ والتعدين.

ثانياً- التقارب بين سياسات الاقتصاد الكلي والتكامل المالي والنقدي

٥- ثمة دور محوري يضطلع به التقارب بين سياسات الاقتصاد الكلي والتكامل المالي والنقدي في دعم الكفاءة وتعزيز المساءلة في الشؤون العامة، وهما عنصران رئيسيان فيما يتصل بتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وقد أثبتت تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي، أهمية التقارب على مستوى الاقتصاد الكلي بوصفه أحد العناصر الهامة المؤدية إلى تحقيق التكامل النقدي على الصعيد الإقليمي. وفي أفريقيا، تضطلع الجماعات الاقتصادية الإقليمية بدور كبير في الدفع قدماً بمساعي القارة لتحقيق تقارب الاقتصاد الكلي وجهودها لبلوغ التكامل النقدي.

التقدم المحرز نحو تحقيق التقارب الاقتصادي الكلي في مجموعة مختارة من الجماعات الاقتصادية الإقليمية

٦- وفقاً للمرحلة السادسة من معاهدة أبوجا، من المفترض أن يشمل التقدم المحرز نحو تحقيق التقارب الاقتصادي إنشاء عملة موحدة بحلول عام ٢٠٢٨ واتحادا نقديا أفريقيا وبرلماناً أفريقياً. غير أن التقدم في هذا المجال كان بطيئاً رغم وجود العديد من المبادرات الرامية إلى تسريع العملية. بيد أن الزخم المتصل بمساعي تحقيق التقارب على صعيد الاقتصاد الكلي على جميع المستويات تَعَزَّز بفضل إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ذلك أن تحقيق أهداف تقارب الاقتصاد الكلي بالنسبة لمؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية سيكون له دور محوري في جذب الاستثمار وتعزيز التصنيع في البلدان الأفريقية وفيما بينها.

٧- وقد وضعت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أهدافا لتحقيق سوق مشتركة بحلول عام ٢٠١٥؛ واتحاد نقدي بحلول عام ٢٠١٦؛ وعملة موحدة بحلول عام ٢٠١٨. إلا أن هذه الأهداف تتسم بطموح مفرط، وقد أثبتت التجربة أنه من الصعب تحقيقها في المستقبل القريب إلى المتوسط. وقد دفع التأخير في تحقيق هذه الأهداف قادة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى إعادة النظر في بعض التواريخ المستهدفة.

الجدول ١

أهداف التقارب الاقتصادي الكلي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

المؤشرات	٢٠٠٨ بالمائة	٢٠١٢ بالمائة	٢٠١٨ بالمائة
التضخم (المعدل السنوي)	أرقام أحادية	٥	٣
العجز المالي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	٥ *	٣ *	٣ *
الدين العام (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	٦٠ *	٦٠ *	٦٠ *
عجز الحساب الجاري (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	٩ *	٩ *	٣ *

المصدر: وثيقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي – الخطة الإنمائية الاستراتيجية الإرشادية الإقليمية. [(١)]

* يُعَبَّر عن الأرقام الخاصة بالعجز المالي والدين العام وعجز الحساب الجاري بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي

٨- ونما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلدان الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بمتوسط قدره ١,٦ في المائة في عام ٢٠١٧. وكان من المتوقع له أن يزيد بنسبة ٢,٠ في المائة في عام ٢٠١٨، و٢,٤ في المائة في عام ٢٠١٩. وبلغ متوسط معدل التضخم الإقليمي ١٠,٥ في المائة في عام ٢٠١٦، وتباطأ المعدل في عام ٢٠١٧ ليصل إلى ٩,٤ في المائة. ومن المتوقع أيضاً أن يستمر في الانخفاض في عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، بفضل الحصاد الوفير من المحاصيل واستقرار أسعار الصرف. وبسبب السياسات النقدية الصارمة، شهدت العديد من البلدان التي سجلت معدلات تضخم عالية في عام ٢٠١٦ انخفاضاً سريعاً لهذه المعدلات في عام ٢٠١٧، ومن أبرز الأمثلة على ذلك ملاوي التي انخفض معدل تضخمها من ٢١,٨ إلى ١٢,٣ في المائة، وزامبيا (من ١٨,٢ إلى ٦,٦ في المائة).

٩- ولا تزال السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (كوميسا) أسرع الجماعات الاقتصادية الإقليمية نمواً في عام ٢٠١٧، حيث سجلت ستٌّ من دولها الأعضاء: إثيوبيا، وأوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، ورواندا، وكينيا معدلات نمو تراوحت بين ٥ و١٠ في المائة (انظر الموقع http://cmi.comesa.int/ 2017). ورغم هذا الإنجاز، فإن المنطقة لا تزال في مرحلة توحيد ترتيبات التجارة الحرة والإعداد لبدء الاتحاد الجمركي. وقد جرى اعتماد العديد من المعاهدات والبروتوكولات المتعلقة بتقارب سياسات الاقتصاد الكلي بهدف تعميق التكامل. فقد اعتمد رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في عام ١٩٩٢ برنامج التعاون النقدي الذي يهدف إلى إنشاء اتحاد نقدي. وتشمل الإنجازات التي تحققت الاستخدامَ الكامل للنظام الإقليمي للمدفوعات والتسويات الإلكترونية. ونفذت تسعة بلدان

[(١)] الخطة الإنمائية الاستراتيجية الإرشادية الإقليمية هي إطار إنمائي وتنفيذي يتناول بالتفصيل استراتيجية التكامل الإقليمي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١٨، ويحدد معايير التقارب للمنطقة.

حتى آذار/مارس ٢٠١٧ النظام الإقليمي للمدفوعات والتسويات الإلكترونية، وهو نظام مقاصّة متعدد الأطراف يمكِّن من إجراء التسويات في عملة واحدة بنهاية كل يوم .ويوفر النظام وصلة شبكية موحدة تتيح للمصارف المركزية تسديد المدفوعات في بيئة متعددة العملات.

١٠- وسجلت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) تقدماً ملحوظاً في تحقيق عدد من الأهداف المتصلة بتقارب الاقتصاد الكلي، بما في ذلك التزام قادة الجماعة الاقتصادية مؤخرا باتخاذ تدابير عاجلة لدعم إنشاء واستخدام عملة موحدة بحلول عام ٢٠٢٠. وفي هذا الصدد، اقترحت خريطة طريق جديدة لاستخدامها كأداة للتعجيل بإنشاء العملة الموحدة. ورغم التقدم المحرز، لا تزال هناك تحديات جمّة ينبغي التصدي لها، وخاصة فيما يتعلق باختيار نظام تحديد أسعار الصرف وإطار السياسة النقدية.

الشكل ١

عدد البلدان التي استوفت معايير تقارب الاقتصاد الكلي خلال عام ٢٠١٦

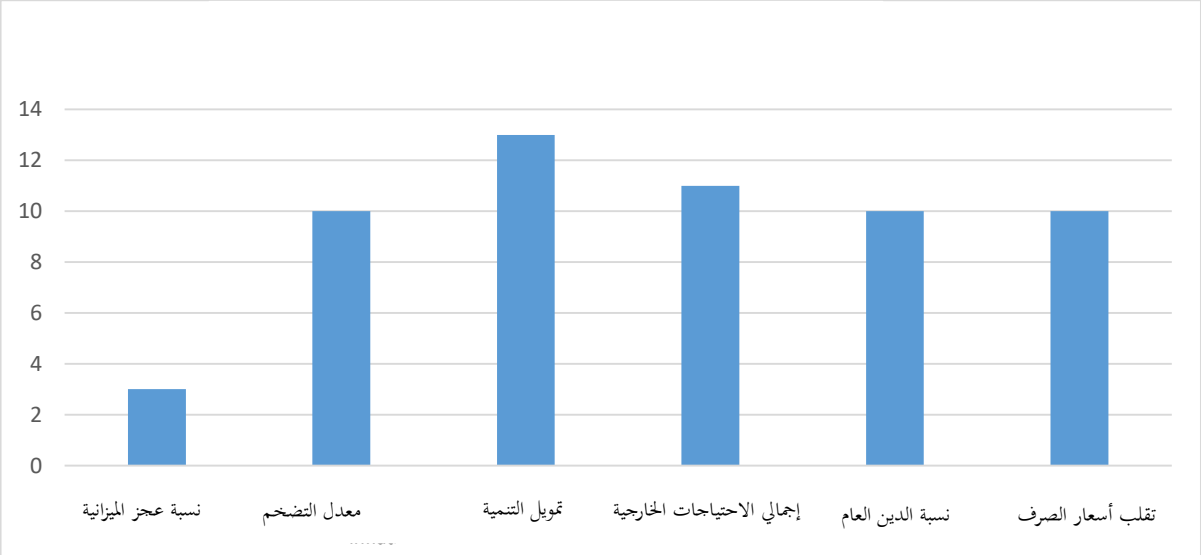

المصدر: الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تقرير عام ٢٠١٦ المعني بالتقارب في الجماعة، متوفر على الرابط: Available at www.ecowas Int/wp-content/uploads/٢٠١٧/١١/٢٠١٦ -Convergence-report Clean-final-final.pdf.

١١- خلال عام ٢٠١٦، لم يكن أداء الكثير من البلدان الأعضاء في الجماعة مرضيا بما يكفي مقارنة بعام ٢٠١٥ فيما يخص بلوغ نسبة العجز المستهدفة في الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ فقد سجلت ثلاث دول أعضاء فقط عجزاً إجمالياً يقل عن ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، مقابل ست دول في عام ٢٠١٥. وقد نجحت عشرة بلدان في تحقيق متوسط معدل التضخم السنوي المستهدف المقدر بنسبة ١٠ في المائة أو أقل. وفي عام ٢٠١٦، استوفى ثلاثة عشر بلداً معيار تمويل المصرف المركزي لعجز الميزانية بما لا يتجاوز ١٠ في المائة من الإيرادات الضريبية للعام السابق، مقارنة بأثني عشر بلداً في عام ٢٠١٥. وزادت جميع البلدان الأعضاء تقريباً رصيد الديون في عام ٢٠١٧، إلا أن أربعة بلدان فقط

هي بنن، وكابو فيردي، وغانا وتوغو، سجلت نسبة مديونية تزيد عن ٧٠ في المائة في عام ٢٠١٦. ولم تشهد سوى ثلاثة بلدان تقع في إطار الوحدة الحسابية لغرب أفريقيا متوسط تغير خارج نطاق نسبة ± ١٠ في المائة.

١٢- وسجلت جماعة شرق أفريقيا تقدماً كبيراً فيما يتصل بالتكامل الاقتصادي منذ إنشاء الاتحاد الجمركي في عام ٢٠٠٥ والسوق المشتركة في عام ٢٠١٠. وفي هذا الصدد، وقعت أوغندا، وبورندي، وكينيا، ورواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة في عام ٢٠١٣ بروتوكولا مشتركا يبين عملية التقارب للوحدة النقدية ومعاييرها. وسيجري إدخال العملة الموحدة للاستعاضة عن العملات الوطنية في عام ٢٠٢٤. وبحلول عام ٢٠١٧، كان قد أحرز تقدم كبير منذ التوقيع على البروتوكول المشترك تمثَّل في مواءمة أطر السياسة النقدية، وعمليات أسعار الصرف، والقواعد والممارسات التي تنظم الإشراف المصرفي، وإدماج نظم الدفع والأسواق المالية وإعداد التقارير المالية في إطار التحضير للاتحاد النقدي لشرق أفريقيا.

١٣- وقد أبلت ستة بلدان من بلدان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا، هي تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو، بلاء حسناً فيما يتعلق بمعايير الرصد المتعددة الأطراف الخاصة بتقارب نسبة الديون العامة. بيد أنها أخفقت فيما يخص ثلاثة مؤشرات للتقارب هي الموازنة الإيجابية أو الصفرية الأساس، ومعدلات التضخم السنوي التي تقل عن ٣ في المائة وفي كفالة ألا تتراكم، لدى كل دولة، متأخرات محلية وخارجية على الإدارة.

١٤- ومن ناحية أخرى، لم تحقق الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تقدما يذكر نحو تحقيق التقارب بين سياسات الاقتصاد الكلي. ورغم أن الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا قد أدمجت في تشكيلة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، فقد اتسمت الجهود الرامية إلى توسيع نطاق الاتحاد النقدي لكي يشمل بقية الدول الأعضاء في هذه الأخيرة بالبطء. ومع ذلك، تتواصل جهود الجماعة وأطراف معنية أخرى الهادفة إلى دعم دولها الأعضاء في مساعيها لتحقيق التقارب في سياسات الاقتصاد الكلي، بما في ذلك من خلال وضع نموذج للاقتصاد الكلي كفيل بتعزيز قدرة الدول الأعضاء. وفي إطار جهودها الرامية إلى تقديم الدعم إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية، بما في ذلك تعزيز قدرات دولها الأعضاء، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا جلسة لتبادل الأفكار في برازافيل في عام ٢٠١٥ لاستعراض التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في الجماعة.

ثالثاً- التجارة والاستثمار وتكامل الأسواق

١٥- تضطلع التجارة، والاستثمار، وتكامل الأسواق بأدوار رئيسية في تعزيز التكامل الإقليمي في أفريقيا. والهدف من الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية من خلال استحداث نظام قانوني قاري موحد. ذلك أن تنفيذ الاتفاق ستكون له فوائد محتملة بما فيها توفير فرص العمالة، وإيجاد الروابط الصناعية،

والتنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي، وهي كلها أمور من شأنها الإسهام في الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

١٦- وما فتئت العديد من الجماعات الاقتصادية الإقليمية تحرز تقدماً في جهودها الرامية إلى تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية. ويشكل التوقيع على اتفاق منطقة التجارة الحرة عام ٢٠١٨ إنجازاً تاريخياً هاما لأنه يزود البلدان في أفريقيا بآلية للوقاية في عصر تهيمن عليه أوجه عدم اليقين في أعقاب تزايد النزعة الحِمَائِية. ويتضمن الجدولان ٢ و٣ أدناه معلومات عن اتجاهات الصادرات والواردات الأفريقية خلال الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٧.

الجدول ٢

التوزيع الجغرافي لتجارة الصادرات للفترة ٢٠١٠- ٢٠١٧

(بالنسبة المئوية)

الجماعات الاقتصادية الإقليمية	*فيما بين بلدان التجمعات الإقليمية*	*الصين*	*الولايات المتحدة الأمريكية*	*الاتحاد الأوروبي*	*أفريقيا*	*باقي العالم*
الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا	٢	٣٤	١٥	٢٠	٤	٢٥
الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي	١٩	٢٠	٨	٢٠	٣	٣٠
اتحاد المغرب العربي	٣	٥	٨	٦٣	٢	١٩
الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الايكواس)	٩	٣	١٢	٢٩	٧	٤٠
السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا)	٩	١٢	٤	٣٧	٨	٣٠
الإيغاد	١٤	٢١	٣	١٦	١٢	٣٤
تجمع دول الساحل والصحراء (سين . صاد)	٧	٥	٩	٤٠	٥	٣٤
جماعة شرق أفريقيا	٢٠	٥	٤	١٩	١٨	٣٤
المتوسط على نطاق أفريقيا	**١٠**	**١٣**	**٨**	**٣١**	**٧**	**٣٠**

المصدر: جُمعت البيانات من قاعدة بيانات الأونكتاد.

١٧- ولا تزال البلدان الأفريقية تمارس التبادلات التجارية مع العالم الخارجي أكثر مما تفعله فيما بين بلدانها. حيث استقبل الاتحاد الأوروبي الحصة الأكبر من صادرات أفريقيا، بما يتجاوز في المتوسط ٣٠ في المائة في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٧.

الجدول ٣

التوزيع الجغرافي لتجارة الواردات للفترة ٢٠١٠-٢٠١٧

(بالنسبة المئوية)

الجماعات الاقتصادية الإقليمية	*فيما بين بلدان التجمعات الإقليمية*	*الصين*	*الولايات المتحدة الأمريكية*	*الاتحاد الأوروبي*	*أفريقيا*	*باقي العالم*
الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا	٣	٣٤	١٣	١٩	٥	٢٦
الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي	١٦	٢٧	٨	٢١	٣	٢٥
اتحاد المغرب العربي	٣	٥	٨	٦٤	٢	١٨
الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الايكواس)	٨	٤	١٣	٣١	٦	٣٨
السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا)	٩	١٣	٥	٣٨	٥	٢٩
الإيغاد	٩	٢٤	٤	١٦	١١	٣٦
تجمع دول الساحل والصحراء (سين . صاد)	٦	٥	١١	٤١	٤	٣٣
جماعة شرق أفريقيا	١٧	١٤	٥	١٩	١٤	٣١
المتوسط على نطاق أفريقيا	**٩**	**١٧**	**٨**	**٣١**	**٦،٠**	**٢٨**

المصدر: جُمعت البيانات من قاعدة بيانات الأونكتاد.

١٨- ويعد اتحاد المغرب العربي، وتجمع دول الساحل والصحراء والإيكواس الجماعات الاقتصادية الإقليمية الوحيدة التي لا تزال تتلقى من الاتحاد الأوروبي واردات أكثر مما تتلقاه من أفريقيا. وخلال الفترة قيد الاستعراض، زاد مستوى التجارة داخل جماعة شرق أفريقيا بمتوسط سنوي قدره ١٧ في المائة، وكذلك الأمر بالنسبة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بنسبة ١٦ في المائة.

لمحة عامة عن اتجاهات الاستثمار في أفريقيا

١٩- تمر أفريقيا بحقبة لا تخلو من الإثارة في ظل مشهد عالمي لا يفتأ يتغير ويطرح التحديات. وقد ارتفع مستوى الاستثمار المباشر الأجنبي العالمي بصورة سريعة، من زهاء ٢٠٠ بليون دولار في أوائل تسعينات القرن الماضي إلى ١,٤٣ تريليون دولار في عام ٢٠١٧.

٢٠- وظلت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أفريقيا منخفضة من الناحية الهيكلية، بالمقارنة مع تلك الموجهة إلى مناطق آسيا، وأمريكا اللاتينية وأوروبا (الشكل ٢). حيث لم تتجاوز حصة أفريقيا من تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي العالمية نسبة ٣,٢ في المائة في عام ٢٠١٧، رغم أن صافي تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الموجهة إلى القارة زاد بمقدار

أربعة أضعاف، من ١٠,٩ بليون دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٢ بليون دولار في عام ٢٠١٧.[٢]

الشكل ٢

تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي: الاتجاهات العالمية

(بالملايين من دولارات الولايات المتحدة)

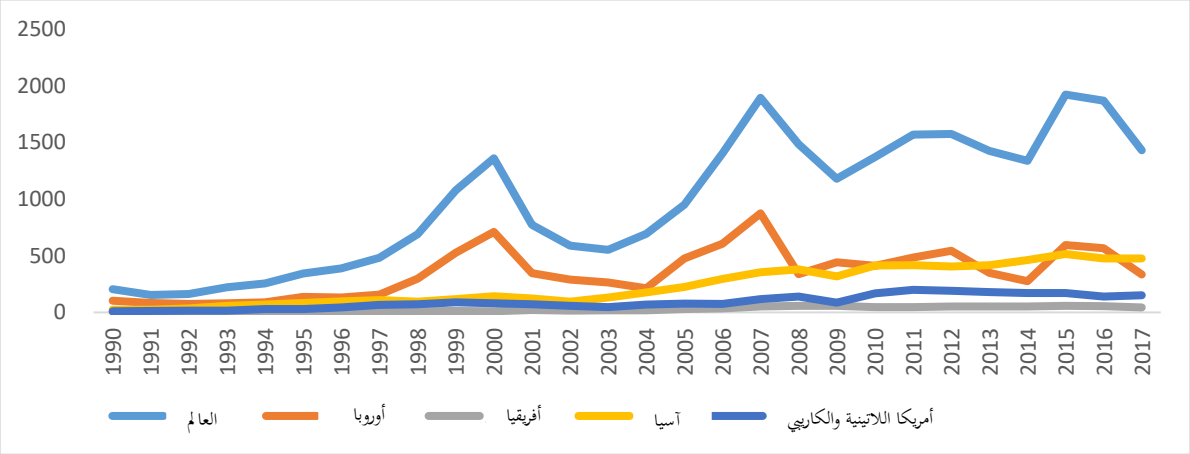

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٨: الاستثمار والسياسات الصناعية الجديدة (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيعات E.١٨,ll. D.٤).

٢١- ورغم أن تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الموجهة إلى أفريقيا منخفضة من الناحية الهيكلية، فإن القارة لا تزال واحدة من أسرع المناطق الاقتصادية نمواً على الصعيد العالمي. ففي عام ٢٠١٦، تلقّت أفريقيا نسبة ١١,٤ في المائة من تدفقات رأس مال الاستثمار المباشر الأجنبي على الصعيد العالمي، وهو ما يجعل منها الوجهة الثانية الأسرع نموا من منظور رأس مال الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا، بدوره، يشكل دليلا على وجود مجال لمزيد من الفرص في تنويع الاستثمارات. وهناك مستوى عال من التباين في توزيع تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي في أفريقيا، على نحو ما يمكن رصده على الصعيد الوطني والصعيدين دون الإقليمي والإقليمي. ويبين الشكل ٣ التفاوتات القائمة في تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي على مستوى منطقة أفريقيا دون الإقليمية وفيما بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية.

[٢] تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٨: الاستثمار والسياسات الصناعية الجديدة (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيعات E.18.ll. D.4)

الشكل ٣

أحدث الاتجاهات في تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الموجهة إلى أفريقيا: الفوارق الإقليمية

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

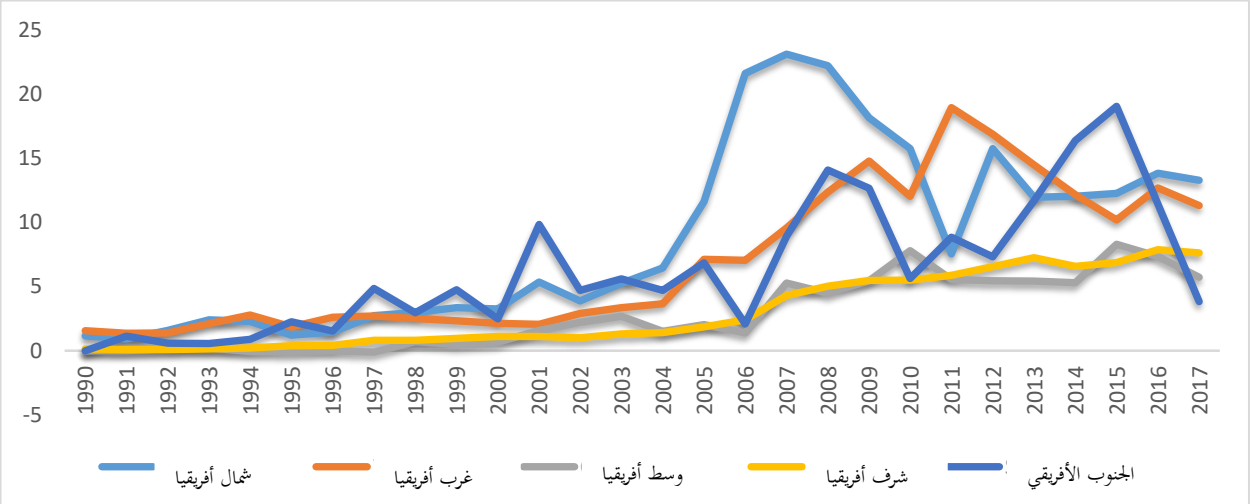

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٨: الاستثمار والسياسات الصناعية الجديدة (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيعات E.١٨.II.D.٤).

الشكل ٤

أحدث الاتجاهات في تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي بين البلدان الأفريقية: الفوارق فيما بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

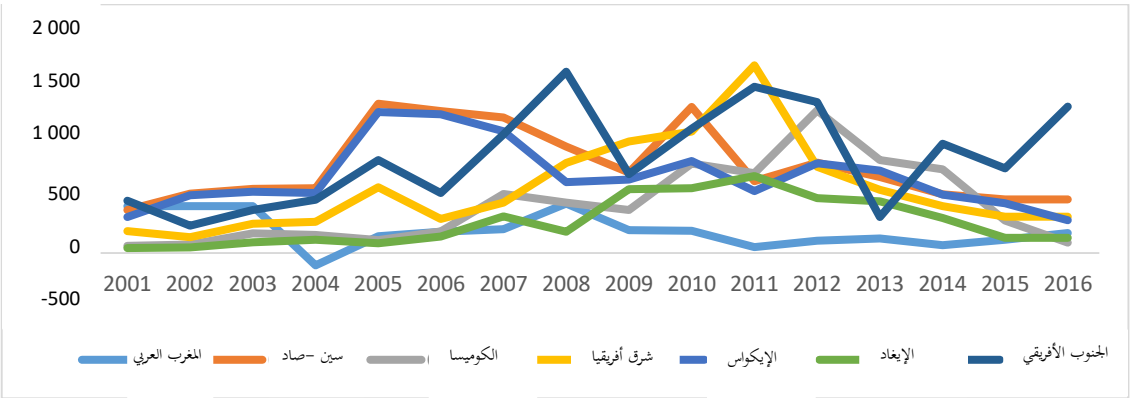

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (٢٠١٧).

إحصاءات الأونكتاد. يمكن الاطلاع عليها في *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٨: الاستثمار والسياسات الصناعية الجديدة* (https://unctadstat.unctad.org/EN/).

لا تتوفر بيانات بشأن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

٢٢- وتشير دراسة عن العوامل التي تحفز الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أن الانفتاح التجاري، والهياكل الأساسية وأداء بيئة اللوجستيات والأعمال التجارية تؤثر في اجتذاب

الاستثمار في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، فإن إدخال التحسينات على اللوجستيات وبيئة الأعمال التجارية والتكاليف التجارية يمكنه أن يعزز الاستثمار فيما بين البلدان الأفريقية، بالإضافة إلى الانفتاح التجاري. وتتضمن الدراسة كذلك مناقشة بشأن التباين في العوامل المحركة للاستثمار داخل أفريقيا على الصعيد القاري مقارنة بالصعيد دون الإقليمي.

٢٣- ويتسم الإطار القانوني الدولي الذي ينظم تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي في أفريقيا بالتعقيد، إذ إنه يتألف من معاهدات الاستثمار الثنائية واتفاقات الاستثمار الإقليمية. ومنذ ستينات القرن الماضي، وَقَّعت البلدان الأفريقية ٨٥٣ معاهدة استثمار ثنائية، منها ١٧٣ معاهدة بين البلدان الأفريقية. وتمشياً مع الاتجاهات العالمية، تسارعت وتيرة إبرام معاهدات الاستثمار الثنائية في مطلع القرن الحالي، ولكنها تباطأت بشدة في السنوات الأخيرة. وينتمي العديد من معاهدات الاستثمار الثنائية الأفريقية القائمة إلى الجيل القديم الذي يتسم بمعايير فضفاضة للتعامل. ومن الممكن لتلك المعاهدات، التي لم يَطَلْها الإصلاح، أن تجعل البلدان الأفريقية عرضة لمنازعات باهظة التكلفة مع المستثمرين.

الشكل ٥

تطور معاهدات الاستثمار الثنائية في أفريقيا (للفترة ١٩٨٠- ٢٠١٨)

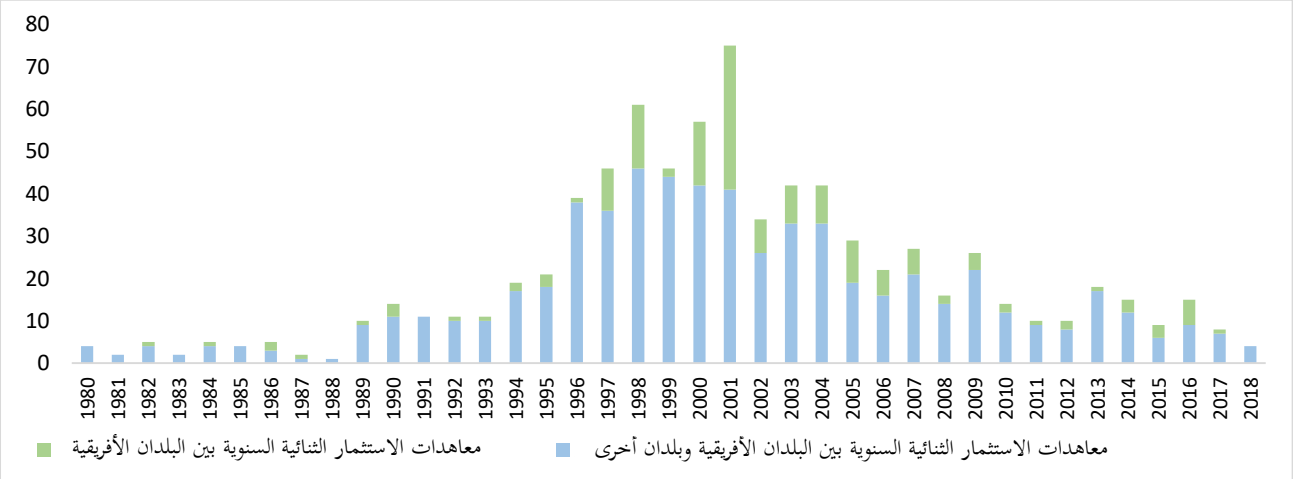

المصدر: © الأونكتاد، متصفح اتفاقات الاستثمار الدولية، متوفر على الموقع: (https://investmentpolicyhub.unctad.org/IIA).

ملحوظة: بيانات عام ٢٠١٨ هي بيانات أولية

رابعا- حرية تنقل الأشخاص وحق الاستقرار

٢٤- تواصل أفريقيا تقدمها نحو تحقيق حرية تنقل مواطنيها في جميع أنحاء القارة، وهو شرط أولي أساسي لتحقيق التكامل الإقليمي. وإدراكا من الاتحاد الأفريقي لأهمية ذلك البعد بالنسبة للتكامل الإقليمي، فقد أطلق في تموز/يوليه ٢٠١٦ جواز سفر أفريقي مشترك مزود بخصائص إلكترونية وبيومترية. وبفضل حرية تنقل الأشخاص، سيكون بمقدور الأفريقيين جني

الفوائد التي تتيحها قارة لا تخضع لقيود الحدود الوطنية كما سيصبح من الممكن المضي قدما في تعزيز التكامل الإقليمي والنمو الاقتصادي.

٢٥- وقامت البلدان الأفريقية بتعزيز عملية إدراج البروتوكولات والسياسات الإقليمية المتعلقة بحرية التنقل في صلب استراتيجياتها الإنمائية الوطنية. ولا تزال الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الأفضل أداء من بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية على صعيد إتاحة حرية تنقل الأشخاص، تليها جماعة شرق أفريقيا، ثم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فاتحاد المغرب العربي، فتجمع دول الساحل والصحراء، فالجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، فالكوميسا، فالهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيغاد). ففي حالة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، يمكن للمواطنين السفر داخل المنطقة دون الحاجة إلى تأشيرة باستخدام جواز السفر الخاص بالجماعة، واعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، يمكن لمواطني الجماعة التنقل بحرية للعمل وإنشاء أعمال تجارية دون تقديم طلب للحصول على تصريح.

٢٦- وأحرزت جماعة شرق أفريقيا أيضا تقدما كبيراً في هذا الصدد، بما في ذلك عن طريق بدء العمل بجواز سفر جماعة شرق أفريقيا في عام ١٩٩٩؛ الذي بفضله يمكن لمواطنيها السفر بدون تأشيرة لمدة تصل إلى ستة أشهر كلَّ مرة بدون شرط ما عدا حيازة وثيقة هوية وطنية. ومن الإنجازات الأخرى تخفيض رسوم التأشيرات لمقدمي الطلبات من مواطني الجماعة؛ والتنفيذ الكامل للبروتوكول المتعلق بحرية الحركة باستخدام بطاقات الهوية؛ وإصدار تأشيرات سياحية موحدة. وأحرزت منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي هي الأخرى تقدماً في هذا المجال منذ اعتماد البروتوكول المتعلق بحرية الحركة في عام ٢٠٠٥. وتمنح هذه الجماعة تأشيرات دخول صالحة لمدة ٩٠ يوما كحد أقصى لمواطني دولها الأعضاء. بيد أنه القواعد المتصلة بالإقامة والاستقرار تُركت لفرادى الدول الأعضاء صلاحية تقدير. وحتى الآن، وقعت تسعة بلدان على بروتوكول حرية الحركة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بيد أن أربعة فقط من هذه البلدان صدّقت عليه.

٢٧- وحتى ديسمبر عام ٢٠١٨، لم يكن هناك، على صعيد القارة ككل، سوى ١١ بلدا أفريقيا تسمح بحرية الدخول إليها، إما لأنها لا تستوجب الحصول على تأشيرة أو لأنها تسمح بالحصول على التأشيرة عند الوصول، وهو ما يشير إلى أن معظم بلدان القارة لا تزال تتبع سياسات متشددة فيما يتعلق بمنح التأشيرات. وفي المستقبل، يمكن إلغاء التأشيرات أو إتاحة الحصول على مزيد منها عند الوصول، الأمر الذي قد يساعد على جعل حرية تنقل الأفريقيين حقيقة واقعة. وحتى الآن، وقع ٣٠ بلدا على البروتوكول المتعلق بحرية تنقل الأشخاص، وحق الإقامة وحق الاستقرار. بيد أن تنفيذ كل ذلك لا يزال صعب المنال.

خامساً- التعليم وتنمية المهارات من أجل تعزيز إمكانية تنقل الأيدي العاملة

٢٨- ثمة عقبات رئيسية تحول دون إمكانية تنقل الأيدي العاملة في أفريقيا، تتمثل في عدم الاعتراف بالمهارات، والمؤهلات التعليمية والخبرات المكتسبة في البلدان الأخرى، وعدم

اتساقها وعدم قابليتها للمقارنة. وما فتئ هذا التنافر بين المهارات المتاحة واحتياجات أسواق العمل الأفريقية يبطئ التكامل الاقتصادي والتنمية الشاملة في أفريقيا. وبناء على ذلك، فلا مناص من تعزيز التعاون الإقليمي في مجال التعليم. وقد بذلت محاولات، على مر السنين، لتعزيز التعاون والتكامل في قطاع التعليم في القارة، وخاصة على مستوى التعليم العالي، بيد ان النتائج لم تكن كلها إيجابية. وقد جرى وفقاً للاتفاقية الإقليمية المتعلقة بالاعتراف بالدراسات والشهادات والدرجات وغيرها من مؤهلات التعليم العالي، التي اعتمدت في أروشا عام ١٩٨١، إرساء الأساس القانوني للتعاون في قطاع التعليم العالي في أفريقيا. وعلى الرغم من أن ١٩ بلداً فقط صدّقت على الاتفاقية، من أصل بلدان أفريقيا التي كان عددها حين ذاك ٥٤ بلدا، فهي تشكل الأساس لصياغة ''برامج مواءمة التعليم العالي في أفريقيا: استراتيجية للاتحاد الأفريقي'' التي اعتمدها مؤتمر وزراء التعليم في الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٧.

٢٩- ومن بين الصكوك الأربعة للاستراتيجية ثمة صك يتعلق بجامعة البلدان الأفريقية، التي أنشئت في عام ٢٠١٠ بموجب مقرر المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي رقم ٢٩٠.[٣] وتتألف جامعة البلدان الأفريقية من ٥٥ جامعة منتشرة في مختلف مناطق القارة دون الإقليمية الخمس. وتهدف الجامعة إلى تعزيز قدرات البحوث والابتكار في مجال العلم والتكنولوجيا في أفريقيا ورفد القارة بموارد بشرية من الطراز العالمي على مستوى الماجستير والدكتوراه في المجالات الرئيسية. وقد بدأ تنفيذ البرنامج في عام ٢٠١٢ بمشاركة ١٠٠ طالب؛ وبحلول عام ٢٠١٥، وصل عدد الملتحقين إلى ١ ٥٠٠ طالب. وتمثلت إحدى آخر خطوات تنفيذ جامعة البلدان الأفريقية في التوقيع على اتفاق مقر رئاسة الجامعة بين الكاميرون والاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٨. وعلاوة على ذلك، فإن القارة، من خلال الاتحاد الأفريقي، اختطَّت لنفسها مؤخراً استراتيجية قارية للتعليم ذات عشر سنوات، هي ''الاستراتيجية القارية للتعليم في أفريقيا للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥،'' التي تهدف إلى إنشاء نظام نوعي للتعليم والتدريب يسمح بتوفير موارد بشرية تتسم بالكفاءة والقدرة على تحقيق رؤية الاتحاد الأفريقي وطموحاته.

سادساً- تكامل الهياكل الأساسية

٣٠- يشكل توفر القدر المناسب من الهياكل الأساسية أحد المحركات الرئيسية لدعم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وبطبيعة الحال، فإن النقص المريع في الهياكل الأساسية في أفريقيا لا يزال يشكل عائقا كبيرا أمام التبادلات التجارية فيما بين الأقاليم. فقد فقدت أفريقيا نسبة قدرها ٢٥ في المائة من النمو في العقدين الماضيين بسبب عدم كفاية الهياكل الأساسية التي أثرت على التجارة من خلال ارتفاع التكاليف. وتشير تقديرات مصرف التنمية الأفريقي إلى أن عجز الهياكل الأساسية في القارة يتراوح ما بين ١٣٠ بليون دولار و١٧٠ بليون دولار في السنة، وأن الفجوة في التمويل تتراوح ما بين ٦٨ بليون دولار و١٠٨بليون

[٣] أما الصكوك الثلاثة الأخرى فهي: برنامج نيريري للتنقل؛ والآلية الأفريقية لتقدير الجودة والاعتماد؛ ومبادرة ضبط التناغم في أفريقيا.

دولار. وبناء على ما تقدم، فإن من شأن تحسين الهياكل الأساسية أن يمكِّن البلدان الأفريقية من المشاركة الكاملة في التجارة فيما بين الأقاليم وجني الثمار على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

(أ) النقل البري

٣١- تقل كثافة الطرق في أفريقيا عن المتوسط العالمي بأكثر من أربعة أضعاف، كما أن نسبة شبكة الطرق المعبّدة في القارة تبلغ ٢٥ في المائة فقط، مقارنة بأكثر من ٥٠ في المائة على الصعيد العالمي[٤]. وتحتل رواندا المرتبة الأولى بين البلدان الأفريقية في مجال النقل البري حيث حصلت على ٥ نقاط؛ ولا تفصلها سوى ٠,٩ نقطة عن الإمارات العربية المتحدة، البلد الأول في التصنيف العالمي. ويجري حاليا بذل جهود لدعم مشروع واسع النطاق للهياكل الأساسية، يتوقع أن يُعَزِّز بشكل كبير منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

(ب) النقل الجوي

٣٢- تلقَّى الربط الجوي فيما بين البلدان الأفريقية دفعة كبيرة عندما أُطلقت السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي، وهو مشروع رئيسي لتحرير النقل الجوي في أفريقيا وتوحيده في إطار خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها'' التي أطلقها الاتحاد الأفريقي في إثيوبيا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ويتوقع أن تُيَسِّر السوق حرية حركة الأشخاص والبضائع عن طريق تعزيز التكامل والترابط في القارة، وأن تُعَزِّز تنمية قطاع الطيران، والسياحة والتجارة. ومن المتوقع لها أن تُسَهِّل تحقيق أهداف خطة العمل لتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية وكذلك منطقة التجارة الحرة القارية. وتشير تقديرات مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى أن السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي سوف تسفر عن إيجاد ٣٠٠ ألف وظيفة مباشرة وتوفير مليوني فرصة عمل غير مباشرة.

(ج) الطاقة

٣٣- تُعد تنمية الهياكل الأساسية للطاقة أمراً أساسياً لتحقيق النمو الاقتصادي والحصول على الطاقة بأسعار في متناول الجميع. وقد وجدت دراسات عديدة أن الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي في أفريقيا له أثر سلبي مباشر على الأداء الصناعي في القارة، وبالتالي على الاقتصاد. ويبلغ حجم القدرة على توليد الطاقة في أفريقيا نحو ١٢٤ جيغاواط. ويشكل التكامل الإقليمي في مجال الطاقة عن طريق مجمعات الطاقة شرطا أوليا لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣. ويبلغ متوسط تكلفة الكهرباء لمنشآت الصناعة التحويلية في أفريقيا زهاء ٠,٢٠ دولار لكل كيلوواط في الساعة، أي نحو أربعة أضعاف الأسعار للمنشآت الصناعية في الأجزاء الأخرى من العالم. وخلال الفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٥، استحوذت ثلاثة بلدان، هي

[٤] منتدى الطاقة الأفريقية ''الهياكل الأساسية للطرق في أفريقيا''، ١ حزيران/يونيه ٢٠١٦. متاح على الموقع الشبكي: https://www.ashurst.com/en/news-and-insights/insights/road- le atinfrastructure-in-africa/.

الجزائر، ومصر وجنوب أفريقيا على ٦٦ في المائة من مجموع قدرات الطاقة الكهربائية في أفريقيا. ويقدر برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا أن الطلب على الطاقة سيزداد سنويا بنسبة ٦ في المائة حتى عام ٢٠٤٠.

الشكل ٦

اتجاهات تمويل الهياكل الأساسية في أفريقيا

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

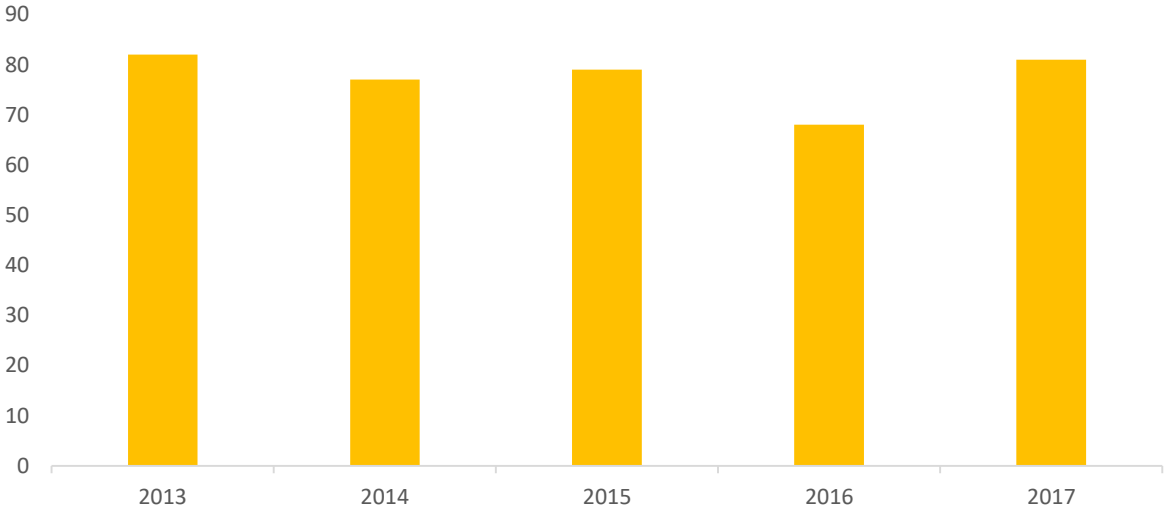

المصدر: Infrastructure Consortium for Africa، (Abidjan، Infrastructure Consortium for Africa).

(د) إعلان وبرنامج عمل فيينا

٣٤- تعاني بلدان أفريقيا غير الساحلية الـ ١٦ من ظروف جغرافية غير مواتية تسهم في ضعف أدائها من حيث النمو الاقتصادي والإنجازات الاجتماعية والاستقرار السياسي. وقد اعتمد إعلان وبرنامج عمل فيينا في عام ٢٠١٤ بهدف وضع استجابة أكثر اتساقا للاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية. وهناك مشاريع عديدة لتطوير الهياكل الأساسية يجري العمل فيها على الصعيدين الإقليمي والوطني بهدف دعم التكامل في القارة، وربط البلدان غير الساحلية بالبلدان الساحلية. ومن تلك المشاريع برنامج الممر بين الشمال والجنوب في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ ومجموعة ممر خليج والفيس في الجنوب الأفريقي؛ ومشروع الخط الملاحي الذي يربط بين بحيرة فكتوريا والبحر الأبيض المتوسط عن طريق نهر النيل؛ وممر الطاقة النظيفة لأفريقيا؛ وشبكة السكك الحديدية لغرب أفريقيا التي تربط بين بنن ، وبوركينا فاسو، وتوغو، وغانا، وكوت ديفوار، والنيجر ونيجيريا؛ وسد النهضة الإثيوبي العظيم؛ ومشروع السكك الحديدية الذي يربط بين موموباسا وكمبالا وكيغالي؛ وسد إنغا العظيم في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وميناء باغامويو في جمهورية تنزانيا المتحدة.

سابعاً – الحوكمة والسلم والأمن

٣٥- عندما يسود السلم والأمن تتوفر بيئة مواتية لتنفيذ مبادرات التكامل الإقليمي، مثل الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وتحقيق الأهداف الإنمائية الأوسع نطاقا، بما في ذلك تلك المنصوص عليها في خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وإدراكا منهم لأهمية ذلك الأمر، يواصل القادة الأفريقيون تعزيز تعاونهم في إطار الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الأفريقية الأخرى للتغلب على التحديات التي يخلفها الحكم غير الرشيد وما يرتبط بها من مخاطر تهدد السلام والأمن. وفي هذا الصدد، يواصل الاتحاد الأفريقي السعي والدعوة إلى تنفيذ المعايير والصكوك الشاملة على نطاق القارة من أجل تعزيز الحكم الرشيد وترسيخ السلام والأمن في القارة، الأمر الذي يتجسد من خلال كل من الهيكل الأفريقي للحوكمة، ومنظومة السلم والأمن الأفريقية.

٣٦- وأهم صكين في هذا الصدد هما الهيكل الأفريقي للحوكمة ومنظومة السلم والأمن الأفريقية. ويهدف الهيكل إلى تعزيز الروابط التشغيلية من خلال تنسيق مؤسسات وآليات الحوكمة القائمة ومواءمتها، مثل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد). ومن ناحية أخرى، تمثل منظومة السلم والأمن الأفريقية أحد العناصر الأساسية لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المعني بمنع نشوب النزاعات، وإدارتها وتسويتها.

٣٧- وفي إطار دور الجماعات الاقتصادية الإقليمية بوصفها لَبِنَاتٍ لتحقيق التكامل الاقتصادي في أفريقيا، تُواصِل القيام بدور قيادي في التدخلات الرامية إلى تعزيز قواعد ومبادئ الحكم الديمقراطي وتسوية النزاعات في القارة. فعلى سبيل المثال، عززت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الايكواس) في عام ٢٠١٦ قوتها الموجودة منذ فترة طويلة في غينيا-بيساو عن طريق نشر أفراد إضافيين في بعثة سلام الايكواس، كما قامت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بنشر قوة مؤلفة من خبراء عسكريين ومدنيين في ليسوتو في أعقاب اغتيال رئيس قوات دفاع ليسوتو في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وفي شرق أفريقيا، واصلت جماعة شرق أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد)، بدعم من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، مساندة المساعي المبذولة لإيجاد حل للحرب في الصومال وجنوب السودان والنزاع في دارفور. ودعماً لجهود الجماعات الاقتصادية الإقليمية، أعرب مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، في دورته العادية السادسة والعشرين المعقودة في أديس أبابا يومي ٣٠ و٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، مجددا عن موافقته على المساهمة بنسبة تصل إلى ٢٥ في المائة من تكاليف عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام وعملياته الأمنية حتى عام ٢٠٢٠. ووافق مؤتمر القمة في دورته السابعة والعشرين المعقودة في كيغالي يومي ١٧ و١٨ تموز / يوليه ٢٠١٦، على فرض ضريبة بنسبة ٠,٢ في المائة على الواردات من الدول الأعضاء لزيادة التمويل المقدم للاتحاد الأفريقي.

ثامناً – الحالة الراهنة فيما يخص إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

٣٨- يمثل إطلاق الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتوقيع ٤٤ بلدا عليه أثناء مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في كيغالي، في آذار/مارس ٢٠١٨، معلما بالغ الأهمية على صعيد التكامل الاقتصادي في أفريقيا. وخلال الدورة العادية الثالثة والثلاثين للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي المعقودة في نواكشوط يومي ٢٨ و٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨، جرى التفاوض على صكوك إضافية مرفقة بالاتفاق. وتناولت هذه الصكوك مواضيع التعاون الجمركي والمساعدة الإدارية المتبادلة، وتيسير التجارة، والحواجز غير التعريفية، والحواجز التقنية أمام التجارة، والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، والمرور العابر وسبل الانتصاف التجارية. وقد جمعت منطقة التجارة الحرة الاقتصادات المتنوعة في القارة تحت مظلة واحدة.

٣٩- ولن يدخل الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة حيز النفاذ إلا بعد أن تودع ٢٢ دولة عضواً صكوكها الخاصة بالتصديق. وحتى تشرين الثاني/نوفمبر من عام ٢٠١٨، سُجلت البلدان التالية باعتبارها قد أودعت صكوكها أو هي في طور الإيداع: تشاد، وكوت ديفوار، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وسيراليون، وغانا، وغينيا، وكينيا، والنيجر. ووقعت البروتوكولات حتى الآن ٤٩ بلداً، وصدق عليه ١٧ بلدا. وتبذل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي حاليا جهوداً لكي تكفل توقيع البلدان الستة المتبقية على تلك البروتوكولات.

تاسعاً – التجارة الإلكترونية والتكنولوجيا الرقمية والتكامل في أفريقيا

٤٠- أصبحت التجارة الإلكترونية أحد مجالات الاهتمام الرئيسية للحكومات بسبب تأثيرها على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وقد أقرت الجمعية العامة من خلال قرارها ٢٠٠/٧٢ ضرورة تسخير إمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وتتيح رَقْمَنَة الاقتصادات فرصاً للعديد من البلدان وتطرح أمامها تحديات. بيد أن الانتقال من الأشكال التقليدية للتجارة إلى التجارة الإلكترونية قد يسهم في تخفيض تكاليف المعاملات ويُمَكِّن من تسليم السلع والخدمات عن بعد. كما يمكن أيضاً أن يحفز الابتكار وأن يوجد الوظائف. وأحد الأمثلة المعروفة على ذلك في أفريقيا هو ظهور حلول خدمات الأموال المتنقلة التي ساعدت على تقديم الخدمات المصرفية لمناطق كانت تفتقر إليها في السابق.

تحليل أوضاع التجارة الإلكترونية في أفريقيا

٤١- بلغت مبيعات التجارة الإلكترونية على نطاق العالم في عام ٢٠١٥ ما قيمته ٢٥,٣ تريليون دولار، كانت ٩٠ في المائة منها في شكل تجارة إلكترونية فيما بين المنشآت التجارية في حين جاءت ١٠ في المائة منها في شكل مبيعات بين المنشآت التجارية والمستهلكين. وتشير التقديرات إلى أن حجم التجارة الإلكترونية عبر الحدود بين المنشآت التجارية والمستهلكين بلغ، في عام ٢٠١٥، ١٨٩ بليون دولار، وأن زهاء ٣٨٠ مليون

مستهلك ابتاعوا مشتريات من مواقع شبكية خارج حدود بلادهم.[٥] غير أن التجارة الإلكترونية يصعب قياسها، وليس هناك سوى القليل من البلدان النامية التي يمكنها جمع بيانات وإحصاءات التجارة الإلكترونية. ويقدر الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية أن ١٨ في المائة من المنازل الأفريقية كانت موصولة الانترنت في عام ٢٠١٧. وعلاوة على ذلك، لا يزيد عدد المشتركين في خدمات النطاق العريض للهواتف المحمولة عن ٢٦ مشتركا لكل ١٠٠ نسمة في أفريقيا. ولا تزال القارة متخلفة عن الركب فيما يتعلق بالمؤشرات، على نحو ما هو مبين في الشكلين ٧ و٨.

الشكل ٧

النسبة المئوية للمنازل الموصولة بالإنترنت للفترة ٢٠١٠-٢٠١٧

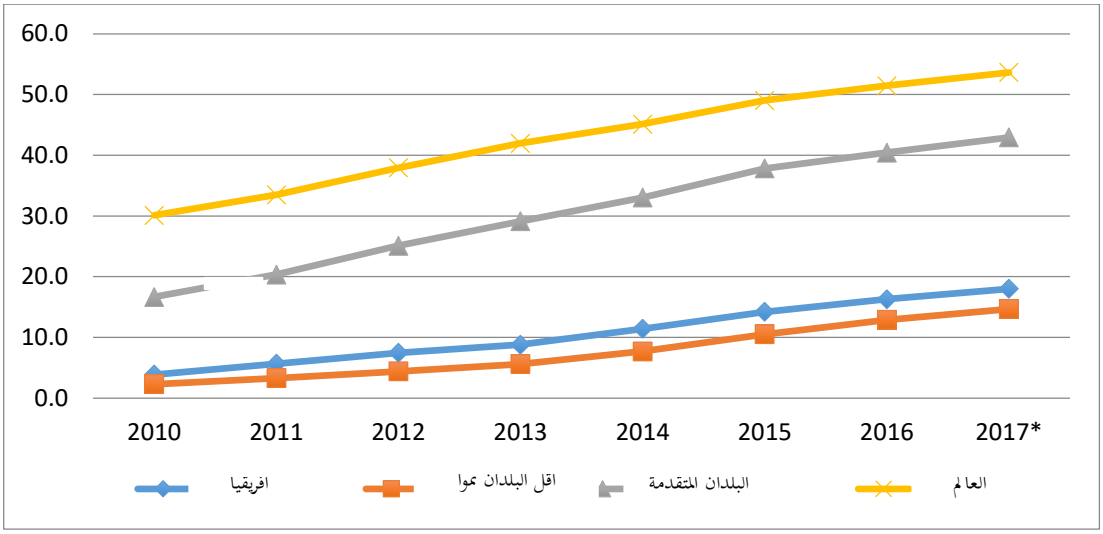

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية/ قاعدة بيانات مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. متاحة على الموقع:

.https:// www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/ wtid Pages/publications /. Aspx

* بيانات عام ٢٠١٧ غير مكتملة

[٥] تقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠١٧ :الرقمنة، والتجارة والتنمية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيعات : E.17.ll.D.8).

الشكل ٨

الاشتراكات في النطاق العريض للهواتف المحمولة لكل ١٠٠ نسمة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٧

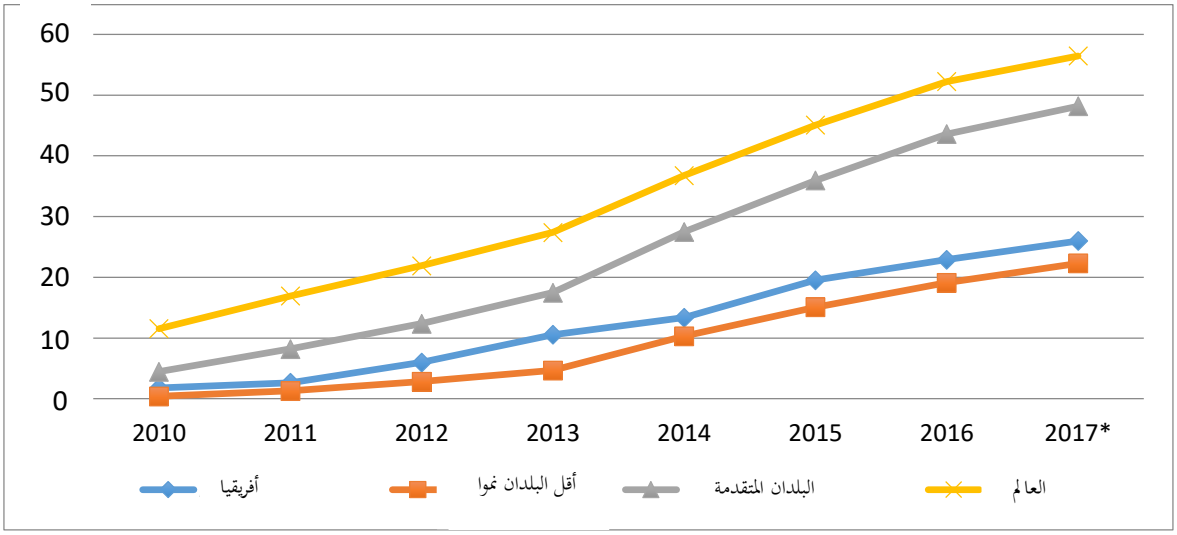

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية/ قاعدة بيانات مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. متاحة على الموقع:
.https:// www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/ wtid Pages/publications /. Aspx

* بيانات عام ٢٠١٧ غير مكتملة.

٤٢- وإدراكا للأهمية المتزايدة للتجارة الإلكترونية، تعكف البلدان والتجمعات الإقليمية على إعداد استراتيجيات وإقرار سياسات للتعامل مع المسائل المتصلة بها. وكان لمبادرة مجتمع المعلومات الأفريقي، التي أطلقتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام ١٩٩٦، دور أساسي في تطوير شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الإقليمية الشاملة، التي أسهمت في اعتماد العديد من البلدان لخطط واستراتيجيات وطنية للهياكل الأساسية الوطنية للمعلومات والاتصالات.

٤٣- وقد أحرزت بعض البلدان تقدماً في تنفيذ مشاريع في مجال التجارة الإلكترونية. فعلى سبيل المثال، وضعت مصر استراتيجية وطنية للتجارة الإلكترونية في نهاية عام ٢٠١٧ لدعم الجهود الرامية لتوسيع نطاق الاقتصاد الرقمي والاضطلاع بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وبالمثل، نظمت جنوب أفريقيا مناقشة سياساتية بشأن التجارة الإلكترونية في وثيقة صدرت في عام ٢٠٠٠ لتكون بمثابة وثيقة استشارية ووسيلة للتوعية بشأن المسائل التي يتعين تناولها خلال عمليات وضع السياسات الحكومية. وتُسلّط الورقة الضوء على الفوائد التي يمكن جنيها من التجارة الإلكترونية بتنفيذ الاستراتيجيات الناجحة، والمساهمة التي يمكن أن تقدمها التجارة الإلكترونية لتحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي المستدام.

عاشراً – قطاع التعدين

٤٤- لا يزال قطاع التعدين، بفضل مساهمته الكبيرة في اقتصادات الكثير من البلدان الأفريقية، يمثل عنصراً هاماً من عناصر عمليات التكامل الإقليمي في أفريقيا. وتبرز الفقرات التالية هذه الأهمية على صعيدين رئيسيين: الآفاق القارية لتحقيق التآزر بين قطاع التعدين والاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة، والجهود الجارية لوضع نهج إقليمي منسق على مستوى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لتطوير التعدين عن طريق مبادرة الرؤية الإقليمية للتعدين. وفي إطار السعي إلى تعميق التكامل الاقتصادي، ساعدت المداولات التي استند إليها إطلاق منطقة التجارة الحرة القارية في تعزيز الاستفادة من أوجه التآزر على الصعيد القاري مع قطاع التعدين. وشملت أوجه التآزر تلك ما تنطوي عليه منطقة التجارة الحرة من إمكانات لتعزيز الروابط بين قطاع التعدين والقطاعات الاقتصادية الأخرى؛ والنهوض بسياسات التعدين الإقليمية، وإعطاء محفزات لتطوير سلاسل القيمة الإقليمية في مجال المعادن وتعزيز مشاريع ممر الموارد.

٤٥- وفيما يتعلق بسياسات التعدين الإقليمية، يواصل المجلس التشريعي لجماعة شرق أفريقيا مساعيه للدفع باتجاه إصدار قانون للتعدين في الجماعة. ويتمثل الهدف الشامل المعلن لتلك العملية، في استحداث إطار قانوني منسق على الصعيد الإقليمي يتماشى مع الرؤية الأفريقية للتعدين بهدف وضع القواعد التنظيمية للتعدين في جماعة شرق أفريقيا. ورغم أن ثمة تحديات لا تزال قائمة، فقد أُحرز تقدم في عام ٢٠١٨، عن طريق عقد جلسات استماع عامة في الدول الشريكة الست بشأن مشروع قانون التعدين لجماعة شرق أفريقيا لعام ٢٠١٧. وعلى غرار التقدم المحرز فيما يتعلق بقانون التعدين في جماعة شرق أفريقيا، يجري كذلك في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الاضطلاع بأنشطة إقليمية تهدف لوضع نهج إقليمي منسق لتنمية قطاع المعادن. ويتمثل هدف الرؤية الإقليمية للتعدين في الاستفادة إلى أقصى حد من الأثر الإنمائي الإيجابي لاستخراج الموارد المعدنية في مختلف أنحاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، مع مراعاة البنية الهندسية المتغيرة للمنطقة، ومسارات التعدين المتباينة في داخلها فضلا عن الاختلافات فيما يخص الاقتصادات السياسية لكل بلد. وتقوم منطقة الجماعة الإقليمية للجنوب الأفريقي في الوقت الراهن بتصدير معظم مواردها المعدنية في شكل مواد مدخلة في سلاسل القيمة العالمية.

حادي عشر– الاستنتاجات

٤٦- رغم التقدم المحرز على الصعيد القاري والإقليمي والوطني، لايزال تنفيذ التكامل الإقليمي يواجه تحديات عديدة. وتشمل تلك التحديات: ضعف مستوى التنمية في قطاعي الطاقة والهياكل الأساسية؛ والأمن والنزاعات في بعض الدول الأعضاء؛ وازدواجية العضوية؛ ورداءة تصميم ترتيبات التكامل الإقليمي وتسلسلها؛ ومحدودية الموارد المالية. ومن الضروري

تعزيز التعاون بين البلدان الأفريقية والشركاء الإنمائيين في دعم تنفيذ أنشطة التكامل الإقليمي وبرامجه.

٤٧- وتحتاج الدول الأعضاء إلى تعميم أنشطة التكامل الإقليمي في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية لتحسين عملية تخصيص الموارد البشرية والمالية وإدارتها بكفاءة أكبر. وإلى جانب ذلك، من الأهمية بمكان الوفاء بما جرى الالتزام به فيما يخص دعم الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ خطة التكامل الإقليمي. وينبغي للبلدان الأفريقية إعطاء الأولوية للاستثمار في القطاعات الرئيسية للهياكل الأساسية.

٤٨- ويتيح التنفيذ الكامل للاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة فرصاً للبلدان الأفريقية للمساعدة على جني فوائد الانخراط في التجارة الإلكترونية. وينبغي للبلدان الأفريقية والقطاع الخاص في كل بلد، وعلى وجه الخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أن تكون أكثر استعدادا للمشاركة في التجارة الإلكترونية وأن تستفيد إلى أقصى حد من تلك المشاركة. وستعزز التجارة الإلكترونية كذلك التجارة فيم بين البلدان الأفريقية، وتيسر إدماج القارة في الاقتصاد العالمي. وفي هذا الصدد، من الضروري تعزيز التعاون فيما بين المؤسسات الرئيسية، مثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادات الإقليمية، لدعم تنفيذ الاتفاق. كما أن هناك حاجة إلى آلية شاملة لتقييم التقدم المحرز في مجال تنفيذ الاتفاق لضمان فعالية تنسيق العملية، وتقييمها ورصدها.

٤٩- ويمكن اعتبار التجارة الإلكترونية وسيلة للتغلب على حواجز معينة تعترض التجارة، مثل بُعد المسافة، بيد أن النجاح في تنفيذ مبادرات التجارة الإلكترونية يتطلب التغلب على حواجز عديدة. ومن هذه الحواجز عدم كفاية الخدمات البريدية والخدمات اللوجستية، والافتقار إلى قنوات السداد الموثوقة، وانخفاض معدلات الإلمام بمبادئ الحاسوب والإنترنت. وفي هذا الصدد، تحتاج البلدان الأفريقية إلى تنفيذ سياسات تُعنى بالاستفادة إلى أقصى حد ممكن من التحولات الرقمية وأن تضمن توزيعها توزيعا عادلا.